

أثر مشاريع التعاون الاقتصادية على

مكانة العراق الإقليمية

ا. د. عامر هاشم عواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

dramerhashim@yahoo.com

المخلص

يناقش البحث موضوع التعاون الاقتصادي بين العراق وبيئته الاقليمية وتأثير تلك المشاريع على المكانة المستقبلية للعراق باعتبار ان نجاحها سيرفد تلك المكانة، ويقسم تلك المشاريع الى مشاريع استثمارية داخل العراق ومشاريع خدمية مشتركة كمشاريع الربط الكهربائي او الربط السككي المقترح.

ان العالم يتغير بسرعة شديدة وان العراق مطالب بان يتحرك ليلحق بركب التغيير ان لم يستطع مواكبته على الاقل، واللاحق يتطلب سياسات اقتصادية قوامها الانفتاح على جميع البيئة الاقليمية التي لا نعيش وياها بحالة عدااء وان نوظف اموال الثروة النفطية للاستثمار في ايجاد الفرص البديلة لدعم الاقتصاد في حال تراجع اسعار النفط مستقبلا.
الكلمات المفتاحية : العراق، التعاون الاقتصادي، مشاريع التعاون الاقليمي.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/١١ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٦/١

The impact of economic cooperation projects on Iraq's regional status

Prof. Dr . Amer Hashim Awad

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Abstract

The research discusses the issue of economic cooperation between Iraq and its regional environment and the impact of these projects on the future of Iraq. The success of these projects will increase that status, and divides these projects into investment projects inside Iraq and joint service projects such as electrical or railway linkage projects.

The world is changing very quickly, and Iraq is required to move to catch up with change, at least, if it cannot keep up with it. However, catching up requires economic policies based on openness to all the regional environment with which we do not live in a state of hostility and

to employ the oil wealth money to invest in finding alternative opportunities to support our economy in case oil prices will decline in the future.

The research will be divided into four paragraphs, the first dealing with the importance of Iraq's position towards regional cooperation projects, the second paragraph will deal with Iraqi-Saudi cooperation projects, the third paragraph will discuss the (New East) project: Iraqi-Egyptian-Jordanian cooperation, and the research will conclude in its fourth paragraph with the Iraqi Iranian cooperation projects.

Keywords: Iraq, Economic Cooperation, Regional Cooperation Projects.

المقدمة

أن تحقيق التنمية الاقتصادية ونجاح مشاريع التعاون الاقليمي يتطلبان علاقات إقليمية بناءة قائمة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي واعتماد الحوار سبيلا لحل الخلافات، وعلى التعاون في تكريس الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب وتحقيق الرخاء)، هذه العبارة هي خلاصة ماورد في مؤتمر "بغداد ٢" للتعاون والشراكة المنعقد بالأردن يوم الثلاثاء ٢٢ كانون الاول ٢٠٢٢، في دلالة كبيرة على اهمية العراق بالنسبة لمشاريع التعاون الاقليمية.

وعند لقاء السيد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني برئاسة وزراء ايطاليا يوم الخميس ٢٥ كانون الاول ٢٠٢٢، قالت الوزيرة الايطالية " لايمكن ان نشهد ازدهارا في الشرق الاوسط من دون عراق قوي"، ولذلك فان ايطاليا تحرص على اقامة افضل علاقات الشراكة مع العراق، وانها كانت دوما في الخط الاول لاسناده.

في المقابل دعا رئيس الوزراء العراقي الشركات الايطالية للاسهام بعملية بناء البنى التحتية واستثمار الغاز، ويذكر ان العراق كان قد تفاوض على عقود مع عددٍ من الشركات الصينية والشركة الأمريكية "بيكر هيوز" من بين العديد من الشركات الدولية الأخرى، للاستثمار في الغاز المُصاحب لاستخراج النفط، لتلبية متطلبات تشغيل محطات الطاقة الكهربائية، وإيقاف حرق الغاز بحلول عام ٢٠٢٤. وعلى سبيل المثال، تُخطّط شركة غاز جنوب العراق وشركة "بيكر هيوز" لإنتاج ٢٠٠ متر مكعب من الغاز المُصاحب لاستخراج النفط بحقول الناصرية والغراف. إن أكبر هذه المشاريع هو المشروع الذي تعاقدت الحكومة العراقية بشأنه مع الشركة الفرنسية "توتال إنبرجي"، حيث وقّع العراق في سبتمبر/ ايلول ، عقداً بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي مع تلك الشركة، يتضمن أربعة مشاريع أساسية تُغطّي الغاز والطاقة الشمسية والكهرباء والنفط ، وعندما التقيت انا شخصيا بعدد من الدبلوماسيين الخليجيين على هامش مؤتمر الامن والتنمية المعقود في

بكين نهاية عام ٢٠١٩، أكد لي المسؤولون الخليجيون انهم يعلمون مكانة العراق اقليميا، وان العراق بحاجة لبدء عملية الانطلاق الفعلية عبر تفعيل التعاون الاقليمي ليعود لمكانته التي يستحقها.

اهمية البحث:

تتأتى اهمية البحث من ضرورة اتجاه العراق لتفعيل التعاون الاقليمي مع البيئة المحيطة في ظل موجات من عدم اليقين الاقتصادي ستواجهه العالم مستقبلا وفي ظل اتجاه دول العالم لتتويع مصادر الدخل القومي.

اشكالية البحث:

سيحاول البحث التصدي لاشكالية نابعة من السؤال الرئيس الاتي: هل ان العراق بحاجة الى الذهاب نحو تفعيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول الاقليم المحيطة به ام انه يمكن الاكتفاء بطرف او طرفين فاعلين فقط؟ ومن السؤال الرئيس اعلاه سنتبثق عدد من الاسئلة الفرعية وكالاتي:

- ١- ما اهمية التعاون الاقتصادي ومشاريع التعاون؟
- ٢- ما ابرز مشاريع التعاون مع المملكة العربية السعودية؟
- ٣- ما ابرز مشاريع التعاون مع ايران؟
- ٤- ما ابرز مشاريع التعاون مع الاطراف الاقليمية المختلفة؟

فرضية البحث:

سيعمد البحث لاثبات فرضية مؤداها: (كلما ازداد توجه العراق نحو التعاون الاقليمي مع الاطراف الاقليمية المختلفة كلما اسهم ذلك ايجابا في نجاح الخطط التنموية وكلما كان ذلك داعما لمسايرة ركب التطور العالمي)

منهجية البحث:

في سبيل الوصول للنتائج المرجوة سيوظف البحث منهجين وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

اولا: اهمية اتجاه العراق نحو مشاريع التعاون الاقليمية

مر الاقتصاد العراقي ولاسباب عديدة بكبوات اثرت سلبا عليه منذ عام ١٩٩١، وتفاقت بعد عام ٢٠٠٣، الامر الذي فرض عليه ويفرض الاتجاه نحو مسايرة ماوصلت اليه حال العلاقات الدولية من ضرورة التفاعل مع الاخرين وسط البيئات الاقليمية والدولية المشتركة اذا ما اراد العودة لمكانته الاقليمية السابقة.

واستناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١، تساهم الزراعة والصيد والغابات بنسبة خمسة في المائة في توليد الناتج المحلي الإجمالي للعراق، والكهرباء والغاز والمياه بمقدار ٢.٦٧ في المائة، في حين تساهم الصناعات الاستخراجية بنسبة ٤٤.٢ في المائة... وهذا يمثل خلافاً هيكلياً في الاقتصاد العراقي، إذ إن مساهمات قطاعي الزراعة والمياه منخفضة جداً في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى التي تعيش نفس ظروف العراق، هذا يؤدي إلى تعميق مشكلة الاقتصاد العراقي بشكل عام والزراعة والمياه بشكل خاص. من ناحية أخرى، يعتمد مستقبل العراق على الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها، النفط، المياه، الزراعة، القوى البشرية، ورشادة النخب السياسية وطبيعة النظام السياسي القائم بجانب سلوك دول الجوار تركيا وإيران، حيث إن من أهم أسباب شح المياه في العراق هي العوامل الخارجية المتعلقة بدول منابع ومصادر الموارد المائية للعراق وهي دول الجوار تركيا وإيران، والعوامل الداخلية المتعلقة بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، وعوامل التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة والفساد، وعدم الاستقرار السياسي، علماً بأن المياه والزراعة يمثلان مستقبل العراق بعد النفط (العاني ٢٠٢٢) .

ومن المشاكل التي يعاني منها العراق والناجمة عن سوء التخطيط الاقتصادي هي تلك المتمثلة بحرق الغاز، و يأتي العراق في المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا في حرق الغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط. كما يحتل العراق المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم من جهة احتياطات الغاز الطبيعي المثبتة التي تقدر بنحو ١٣٢ تريليون قدم مكعب. وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن العراق يحرق نحو ١٦ مليار متر مكعب من الغاز يومياً، أو (٠.٥%) من الإنتاج العالمي، وهي كمية يُمكنها أن توفر الطاقة لثلاثة ملايين منزل (الجنابي ٢٠٢٢) .

نجمت أزمة حرق الغاز الحالية في العراق عن تقليد قديم ومتواصل بتهميش عمليات التنقيب والإنتاج وإقامة البنية التحتية في قطاع الغاز لصالح قطاع النفط. وبدأت هذه الاشكالية في وقت مبكر من عمليات اكتشاف النفط والغاز، ويمكن أن تُعزى بشكل رئيس إلى ضعف الموارد والمعدات الخاصة بمعالجة الغاز الطبيعي الذي يحتوي على كبريتيد الهيدروجين السام وثنائي أكسيد الكربون وبعض مستويات الماء (الجنابي ٢٠٢٢) .

وأدت البنية غير المتطورة في العراق إلى إرغام البلاد على الاعتماد بشكل رئيس على استيراد الغاز والكهرباء من الخارج، الأمر الذي ينطوي على أثر سلبي على الاقتصاد العراقي. على سبيل المثال، يمتلك العراق مخزوناً يقدر بنحو ١٣٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الذي تنتج البلاد منه حالياً نحو ٢.٧ مليار قدم مكعب، وتحرق ٧٠٠ مليار قدم مكعب. وينطوي هذا على كلفة كبيرة بالنسبة للعراق لأن نحو ٦٠% من محطات الطاقة في البلاد تعمل بالغاز. وتُكَلَّفُ الطاقات المؤسسية المحدودة خلال عملية التقاط الغاز المحروق والاستثمار في البنية التحتية في

مجال الكهرباء الحكومة العراقية نحو ٥ مليار دولار سنوياً من أموال العائلات العراقية. ويعادل هذا ميزانية وزارة الكهرباء بالكامل والتي تذهب مباشرة إلى مالكي المولدات الكهربائية المستقلة بدلاً من الوزارة. ولذلك نجد ان واحدة من اهم مسارات التعاون المقترحة في ظل مشاريع التكامل الاقليمي هو مشروع الربط الكهربائي. وعند ملاحظتنا لبعض من مظاهر الازمات الاقتصادية في العراق في المدة بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ سنجد ان هنالك الاتي :

(١) انخفاض الانتاجية في العراق ، فالنتاج المحلي الاجمالي في البلد بلغ ٢٢٨.٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، وانخفض الى مستوى ١٦٦.٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ ، ثم ارتفع الى نحو ٢٣٥.١ مليار دولار عام ٢٠١٩ قبل ان يتراجع بصورة حاد الى نحو ١٦٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ، بسبب انخفاض اسعار النفط والازمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا ، وعليه انخفض متوسط دخل الفرد من ٦٦٣٧ دولار عام ٢٠١٤ الى نحو ٤١٤٥ دولار للفرد عام ٢٠٢٠ ، بحسب بيانات البنك الدولي (البنك الدولي ٢٠٢٢) . ان اغلب النمو الحاصل او تراجعها انما يرجع الى ايرادات النفط ، وهو ما يجعل العراق منكشفا تجاه السوق الاستهلاكية العالمية للنفط.

(٢) اعتماد الدولة على الربح النفطي في العائدات ، فالايرادات السنوية التي يحصل عليها البلد اغلبها تأتي من النفط (شركة تسويق النفط - سونو ٢٠٢٢) ، ولكي ندرك اهمية النفط في الحياة الاقتصادية العراقية ، سنجد ان ما نسبته ٩٩ بالمائة من الصادرات العراقية لعام ٢٠١٥ هي صادرات نفطية ، وانها بلغت ٤٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ منها نحو ٨٧.٢٦% صادرات نفطية (وزارة التخطيط ٢٠٢١، ٣) . كما ان الايرادات العامة الربعية استغلت بطريقة غير اقتصادية ، وفيها قدر من السلبية تجاه المجتمع والاقتصاد والسياسة (عمر ٢٠٢٢، ٥٧) .

(٣) وجود المحسوبية والهدر والفساد في ادارة الموارد والقطاع العام ، وهو موضوع يمكن ملاحظته من عدم انسجام مخرجات الموازنات العامة وخاصة الاستثمارية مع مخرجات التنمية ، ومعدلات الفساد والهدر اشترتها منظمة الشفافية العالمية اذ وقع العراق بالمرتبة ١٦٠ عالميا من مجموع ١٧٩ دولة تم قياس اوضاعها لدى المنظمة (خريسان ٢٠٢١، ٣-٤) .

(٤) ضعف البنية التحتية ، فاغلب البنية التحتية تهالكت وتقادمت ، ولم يحصل في الغالب ادامة للموجود ، في حين ان هنالك حاجات متزايدة للبنى التحتية : من طرق وجسور ومنشآت ، وحجم المنجز بعد العام ٢٠٠٣ كان محدود الحجم والتأثير ، وهو احد الاسباب التي وقفت خلف احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩ .

٥) ضعف قطاع الخدمات ، ويعد هذا العامل الاكثر اهمية في اندلاع احتجاجات تشرين ، وهي تتمثل بضعف تجهيز المواطن بالخدمات : الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والبلدية ، رغم الايرادات والموازنات الكبيرة المخصصة لهذه القطاعات .

٦) ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، اذ بلغت ١٠.٧٣% ، و ١٤.٠٩% للعامين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ على التوالي (البنك الدولي ٢٠٢٢) ، ان ارتفاع مستوى البطالة خاصة بين الخريجين الجامعيين ، ادى الى نمو اتجاهات الهجرة لدى الشباب الى الخارج لاجل الحصول على فرص العمل (الهيئي ٢٠٢١ ، ٤٦) . ان واحدة من اسباب المشكلة تكمن في نمو الفقر في البلد ، اذ بلغ نحو ٢٢.٥% عام ٢٠١٥ ونحو ٣١.٧% عام ٢٠٢٠ ، رغم انه لا توجد احصاءات دقيقة حول الموضوع وانه في الغالب يخضع للتقديرات (الطرفي ٢٠٢٢) ، ويقصد تجاوز تلك المشاكل والاثار السلبية، اتجه العراق نحو عدد من مشاريع التعاون الاقليمية والتي سنتناولها في الفقرات اللاحقة.

ثانيا: مشاريع التعاون العراقية السعودية

اخذ العراق ومنذ تولي السيد حيدر العبادي رئاسة الوزراء فيه يفتح بصورة متزايد ومتوازن على الاطراف الاقليمية كافة ، ومن ابرزها المملكة العربية السعودية عبر التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي ذلك ان الوفرة النفطية الكبيرة في العراق واستثمارها بطريقة صحيحة في ضل أوضاع سياسية وأمنية مستقرة يعني تقدم البلد اقتصاديا وتنمويا.

وتسعى الولايات المتحدة، إلى دمج العراق مع جيرانه في دول مجلس التعاون الخليجي، للاستثمار في مجال الطاقة، وكان مشروع الربط الشبكي، موضوع مشاورات مكثفة حيث تمت مناقشته خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق، مصطفى الكاظمي إلى واشنطن، وقال وزير المالية العراقي السابق، علي علاوي، إن المشروع "على وشك أن يتم تحديده وتصميمه وطرحه في المناقصات" ، كما بدأت السعودية محادثات حول استثمارات محتملة في مشروع حقل أرطايي البالغ (الساعدي ٢٠٢٢) قيمته ٢.٢ مليار دولار، والذي يهدف إلى إعادة توجيه الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي التي يهدرها العراق نحو توليد الطاقة، وفقا لوزير المالية العراقي ومسؤول نفطي سعودي. وأضاف المتحدث باسم وزير الطاقة السعودي، أن الرياض تدرس أيضا استثمارات مشتركة في الطاقة الشمسية داخل العراق وصادرات الكهرباء من المشاريع المتجددة في السعودية لتزويد العراق، وأنه في حال باشر الجانب الخليجي بتنفيذ المرحلة الأولى من الربط الخليجي فإنهم بحاجة إلى سقف زمني يقارب الـ ١٤ شهراً لإنجاز هذه المرحلة ويواقع ٥٠٠ ميغا واط (الدوشي ٢٠٢٠) . وبالنسبة لراي العراق في هذا الخصوص أشار المتحدث باسم وزارة الكهرباء،



إلى أن العراق أكمل خط الفاو أبو فلوس رقم ١، ومحطة الفاو التحويلية ٤٠٠، ويتبقى خط "فاو أبو فلوس رقم ٢"، الذي وصلت نسبة إنجاز العمل فيه ٦٠%، مؤكداً أن محافظ البصرة تعهد بإكمال هذا الخط وبذلك فإن العراق أكمل ٨٠% من المتعلقات (قناة الحرة ٢٠٢٠).

ومن أبرز ما تحقق على صعيد مشاريع التعاون العراقية السعودية هو انشاء مجلس الاعمال السعودي العراقي المشترك، في حزيران من العام ٢٠١٧، وعقدت الدورة الاولى من اجتماعاته في العام ٢٠١٨، ثم الدورة الثانية في العام ٢٠١٩، والثالثة في اب من العام ٢٠٢١، ثم الجولة الرابعة في مستهل العام ٢٠٢٢، وناقش المجتمعون موضوعات: رفع مستوى التجارة والاستثمارات وتذليل كافة الصعوبات والقوانين التي تقف ضد الاستثمار، فضلاً عن فتح منافذ برية جديدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين وتوقيع مذكرة الربط الكهربائي بين البلدين بما يعزز من السوق الاقليمية لتجارة الكهرباء، فضلاً عن مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز فرص الاستثمار المشتركة في قطاعات النفط والغاز والزراعة والبتروكيماويات والمدن الذكية، الى جانب طرح موضوع اعادة افتتاح منفذ عرعر الحدودي (صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٢٢).

كما تم افتتاح ملحقة تجارية للمملكة العربية السعودية في العراق، في اطار رغبة المملكة بالانفتاح على كل ما يعزز رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تعد منطلقاً رئيسياً للشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ويدخل ضمنها مشروع المملكة الذي طرحته في نيسان ٢٠٢١، في مبادرات الشرق الاوسط الاخضر والسعودية الخضراء ومشروع الحزام الاخضر في العراق، بوصفها احد مجالات التعاون المهمة بين البلدين، لزراعة ٥٠ مليار شجرة في المنطقة (خيري واخرون ٢٠٢٢).

وقد وصل التعاون الاقتصادي الى مراحل متقدمة بين الدولتين، اذ تم انشاء عدة لجان في هذا الاجتماع منها لجنة الطاقة والصناعات التحويلية، واللجنة السياسية والامنية والعسكرية، واللجنة الثقافية والاعلامية والشؤون الاسلامية، ولجنة الزراعة واللجنة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنمية والاثنية، ولجنة التعليم والشباب والرياضة، ولجنة النقل والمنافذ الحدودية والموانئ المالية والمصرفية (بن سلمان ٢٠٢٠).

وفي نهاية اذار ٢٠٢١ زار رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي المملكة ووقع معها على عدد من الاتفاقيات، وكالاتي (العراقية نيوز ٢٠٢٢):

أ. تأسيس صندوق عراقي سعودي مشترك، برأسمال قدره ثلاثة مليارات دولار، إسهاماً من المملكة العربية السعودية في تعزيز الاستثمار في المجالات الاقتصادية في العراق، بمشاركة القطاع الخاص من الجانبين.

ب. التعاون في مجالات الطاقة، والطاقة المتجددة وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي، مع ضرورة الاستمرار في التعاون وتنسيق المواقف

في المجال البترولي، ضمن نطاق عمل منظمة الاوبك ، واجتماعات اوبك بلس (اتفاق خفض انتاج النفط مع دول منتجة خارج الاوبك ، والموقع عام ٢٠١٦ والذي تم تفعيله عام ٢٠٢٠) بما يضمن استقرار اسواق النفط العالمية.

ج. انجاز مشروع الربط الكهربائي لأهميته للبلدين، والموقع اتفاهه في ٢٣ كانون الاثني ٢٠٢٢
د. تعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية ودعوتها الى توسيع نشاطاتها في العراق وفي مختلف المجالات.

ويذكر ان المملكة اسهمت بنحو ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات انسانية للنازحين العراقيين بعد العام ٢٠١٤ ، ونحو ١.٥ مليار دولار في مؤتمر الكويت لإعادة اعمار العراق (١٢-١٤ شباط ٢٠١٨)، ودعمت عدد من المشاريع الانمائية في العراق بقيمة ١٣٧.١ مليون دولار، الى جانب توقيعها اتفاقيات ثنائية مع العراق شملت العناوين الاتية : اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية للتعاون في مجال التخطيط التنموي للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، واتفاقية تعاون بين الهيئة السعودية للمقاولين واتحاد المقاولين العراقيين لاعادة اعمار العراق، واتفاقية تمويل الصادرات السعودية الى العراق ، الى جانب توقيع مذكرتي تفاهم وتعاون شملت : مذكرة تفاهم بين شبكة الاعلام العراقي، وهيأة الاذاعة والتلفزيون السعودية، ومذكرة تعاون بين دار الملك عبد العزيز في المملكة و دار الكتب والوثائق الوطنية في جمهورية العراق(العراقية نيوز ٢٠٢٢). وقد اكد كل من رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني وولي العهد السعودي محمد بن سلمان على اهمية الاستمرار في التعاون المشترك عند لقاؤهما في المملكة العربية السعودية يوم ٩ كانون الاول من العام ٢٠٢٢، وذلك على هامش انعقاد القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية في الرياض". وجرى خلال اللقاء وفق البيان التباحث في آليات تفعيل المجلس التنسيقي العراقي السعودي، وتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات بين الجانبين. وأكد السوداني "أهمية القمة العربية الصينية في تحقيق التكامل الاقتصادي وبما يخدم مصالح شعوب المنطقة"، كما أعرب عن الاستعداد لتطوير العلاقات الثنائية، خصوصا في مجال الاقتصاد والاستثمار. كما أكد ولي العهد السعودي رغبة المملكة في إدامة العلاقات مع العراق، نحو المزيد من التعاون المتبادل في شتى المجالات (وكالة الانباء العراقية ٢٠٢٢)

ثالثا: مشروع (المشرق الجديد) : التعاون العراقي المصري الاردني

تحالف المشرق الجديد او تحالف الشام او تحالف الشرق الجديد ، كلها مسميات لتوجه تعاوني بين العراق والاردن ومصر ، بعد سلسلة لقاءات بين قيادات الدول الثلاث بدأت في القاهرة

في آذار ٢٠١٩ ثم اجتماع اخر اثناء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في الولايات المتحدة في ايلول ٢٠١٩ ، ثم اطلق التعاون بصورة رسمي في ايلول ٢٠٢٠ .
اصل مشروع الشام الجديد هو دراسة اعدھا البنك الدولي في آذار ٢٠١٤ ، نقول فيها انه ينبغي تحقيق تعاون واسع بين الدول الاتية : سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية، وتركيا والعراق ومصر ، الا ان العراق ومصر والاردن عملوا معا على تعزيز علاقاتهم ، ووقعوا على اكثر من مشروع للتعاون الاقتصادي ومنه : الربط الكهربائي ، والصناعة ، الى جانب التنسيق الامني (صباحي ٢٠٢١ ، ١١٠). و أُعيد طرح المشروع مرة أخرى في زمن رئيس الحكومة العراقية السابق حيدر العبادي، ولاحقًا أطلقت الدول الثلاث الآلية للتعاون بدأت من العاصمة المصرية القاهرة في آذار/ مارس ٢٠١٩ ، تلتها قمة ثانية في نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ . ومن ثم اخذ المشروع زخمًا كبيرًا بعد تبنيّه من قبل رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي في زيارته لواشنطن في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠ ، ثم خلال الاجتماع الثالث بين قادة الأطراف الثلاثة، والذي جمعه بالعاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في العاصمة الأردنية عمّان بنفس الشهر . اجتمعت الأطراف الثلاثة للمرة الرابعة في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٢١ في العاصمة العراقية بغداد، وذلك بعد تأجيل القمة لعدة أشهر، كما عقدت الاطراف الثلاثة اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية يوم ١٥ ايار ٢٠٢٣ جمع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية سامح شكري، ونائب رئيس الوزراء وزير خارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، ضمن آلية التنسيق الثلاثي بين البلدان الثلاث، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثانية والثلاثين في جدة بالمملكة العربية السعودية، وجرى خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز التشاور والتنسيق في إطار آلية التعاون الثلاثي، فضلاً عن بحث مستجدات الموقف التنفيذي للمشروعات المشتركة بين الدول الثلاث الشقيقة، وبحث الاجتماع آخر التطورات الإقليمية والدولية التي تحظى بالاهتمام المشترك، وتطورات الأوضاع في المنطقة (فيينا ٢٠٢٣) .

ان من اهم جوانب التعاون في المشروع الاتي:

١-التعاون الاقتصادي والنفطي

يعتمد المشروع ، على التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث، حيث يُصدّر العراق النفط بأسعار تفضيلية إلى الأردن عبر خط النفط العراقي الأردني المقترح ، وإلى مصر عبر ميناء العقبة الأردني، مقابل تزويد العراق بالطاقة الكهربائية، واستخدام التكتل البشري الموجود في مصر، كما يعمل هذا المشروع على استقطاب الاستثمارات إلى العراق. ويبلغ الناتج المحلي

الإجمالي لكل من العراق ومصر والأردن مجتمعين نحو ٥٠٠ مليار دولار، في حين تصل الكثافة البشرية فيها إلى نحو ١٥٠ مليون شخص (موازين نيوز ٢٠٢٣).

وفي هذا المشروع التعاوني يتم تصدير النفط عبر أنبوب النفط العراقي - الأردني هو مشروع قيد التنفيذ لنقل النفط الخام المُستخرج من حقول البصرة الواقعة جنوب العراق إلى مدينة العقبة في جنوب الأردن. يمتد هذا الأنبوب مسافة مقدارها ١٧٠٠ كم عبر مرحلتين، الأولى تمتد من البصرة إلى حديثة في غرب العراق، والثانية تمتد إلى أن ينتهي في ميناء العقبة لتصدير النفط إلى باقي العالم. وسينقل الجزء الأول من الأنبوب حوالي ٢.٢٥ مليون برميل نفط يوميا، فيما تبلغ كمية النفط التي ستصل إلى ميناء العقبة عبر الأنبوب مليون برميل يوميا سيتم تحويل ٨٥٠ ألف برميل إلى مصفاة البترول الأردنية، بالإضافة إلى أنبوب آخر لنقل ١٠٠ مليون متر مكعب يوميا من الغاز سيقوم الأردن باستخدامها لإنتاج الكهرباء وتقدر تكلفته بنحو ١٨ مليار دولار) ويأتي تزويد العراق لمصر والأردن بالنفط، مقابل مشاركة الشركات المصرية والأردنية في عملية إعادة إعمار العراق، وتزويد العراق بالكهرباء، فيما يعرف بالنفط مقابل الإعمار، إضافة إلى استفادة مصر من فائض قدرات التكرير لديها، لتكرير النفط العراقي وتصديره لأوروبا، فيما ستلعب الأردن دور الممر في أغلب هذه المشروعات) (موازين نيوز ٢٠٢٣).

٢- الربط الكهربائي: اتفق قادة الدولة الثلاث على ضرورة تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث وربط شبكات نقل الغاز بين العراق ومصر عبر الأردن وإتاحة منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر من خلال المضي باستكمال خط الغاز العربي وإنشاء خط نقل النفط الخام (البصرة-العقبة)، والتعاون في مختلف مجالات مشروعات الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة والبتروكيماويات وبناء القدرات وتبادل الخبرات، والعمل على تهيئة مناخ الاستثمار لدعم شركات القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات في الدول الثلاث (الطرفي ٢٠٢١).

٣- الصناعة والزراعة: التعاون في المجال الصناعي عبر مذكرة تفاهم اقترحها الأردن، وفي المجال الزراعي عبر استكمال مشروع إنشاء شركة إقليمية لتسويق المنتجات الزراعية وتوقيع بروتوكول التعاون في المجالات الزراعية.

٤- النقل: اتفق القادة على التعاون في مجال النقل من خلال ما تم الاتفاق عليه مسبقاً حول نقل المسافرين بين الدول الثلاث بتذكرة شاملة موحدة وتسهيل إجراءات منح تأشيرة الدخول فيما بينها. كما اتفقوا على توأمة الأكاديميات البحرية بين الدول الثلاث.

٥- التنسيق الأمني والاستخباراتي: أهمية التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الدول الثلاث لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، وتبادل الخبرات في مجال الأدلة الجنائية ومكافحة الجريمة

الإلكترونية والتسلل، ومواجهة كل من يدعم الإرهاب بالتمويل أو التسليح أو توفير الملاذات الآمنة والمنابر الإعلامية، مشددين على أهمية استكمال المعركة الشاملة على الإرهاب (ويكيبيديا ٢٠٢١).

رابعاً: مشاريع التعاون العراقية - الإيرانية

ثمة خلاصة بارزة لكل الزيارات العراقية إلى إيران، تحمل عنواناً عريضاً هو زيادة مستوى التعاون في مختلف المجالات خاصة تلك التي تؤثر مباشرة على استقرار الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم من حالة الانسداد السياسي التي تخيم على عقدة تشكيل حكومة ترضي جميع الأطراف بعد مضي أكثر من ٨ أشهر على إجراء الانتخابات النيابية، إلا ان العمل على حل الملفات الأخرى العالقة والمرتبطة بتعزيز دور البلاد اقليمياً وترجمته بخطوات فعلية، إضافة لسلسلة من المشاريع الإنمائية والاستراتيجية التي تستكمل تباعاً ما بين الدولتين، حيث أكد رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي خلال لقاءه بالرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي على "زيادة العلاقات التجارية بين البلدين" مشيراً إلى أن العلاقة "مع جمهورية إيران الإسلامية مهمة للغاية ونعمل في هذا الاتجاه لضمان مصالح شعوبنا" (الخدائق ٢٠٢٢).

وتتسع مشاريع التعاون العراقية الإيرانية الى المجالات جميعها اقتصاديا وامنيا، فعلى الصعيد العسكري والامني أكدت مصادر عراقية وإيرانية، اتفاق البلدين على زيادة التعاون العسكري فيما بينهما. وتم الاتفاق على جملة من المحاور كان من أبرزها محاربة الإرهاب، والدعم التدريبي، والتعاون العسكري. وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء إن وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان ونظيره العراقي عرفان الحياي وقعا مذكرة تفاهم تشمل أيضا أمن الحدود والدعم اللوجستي والتدريبي.

وعلى صعيد المشاريع الاقتصادية المشتركة، يبرز اول الامر تصدير الغاز الايراني للعراق، وهو المفصل الاهم في مفاصل العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية ، اذ يؤكد خبراء اقتصاديون أن العراق يستورد من إيران ما يقدر بأكثر من ٨٥٠ ألف متر مكعب يوميا، في الوقت الذي يحرق فيه أكثر من ٣٠ مليون متر مكعب منه، دون احتساب إحراق الغاز الحر. من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان " أن العراق يستورد غازاً إيرانياً لتوليد ٣٥٠٠ ميغاوات، وبمبالغ كبيرة جداً تصل إلى ٤.٥ مليارات دولار سنوياً، إذا ما احتسبت تكلفة الصادرات الإيرانية المباشرة من الكهرباء، وأن هذا المبلغ الكبير كان يمكن استثماره في بناء صناعة غازية متقدمة تكفي حاجة البلاد دون الاعتماد على الاستيراد. وحول هذا الموضوع قالت عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب زينتون الدليمي إن العراق يشتري الغاز الإيراني بـ٤ أضعاف السعر الذي تطرحه دول أخرى، و أن العراق "مكبّل إزاء ملف استيراد الغاز (الجنابي ٢٠٢٢).

ومن المشاريع الأخرى مشروع سكة حديد البصرة-السلامجة الاستراتيجية، وهو مشروع سكي يربط ما بين البلدين يربط بين البلدين بطول ٣٢ كيلومتراً، ويعد خط السكك الأول في العراق الذي يربط البلاد بدول الجوار. وبسبب الزيادة الكبيرة في عمليات توريد البضائع والسلع، وبهدف تقليل كُلف النقل، بدأ السعي على انشاء هذا المشروع.

وفي عام ٢٠٢١، أعادت حكومة الكاظمي هذا الملف إلى الضوء، حيث تم التوقيع على جدول زمني وخارطة التنفيذ خلال لقاء وزير الطرق الإيراني رستم قاسمي ونظيره العراقي ناصر الشبلي في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، وتم الاتفاق على: إبرام عقد شراكة بين شركتي سكك الحديد العراقية والإيرانية الحكوميتين، كما تعهدت طهران بتطهير ١٦ كيلومتراً من خطوط سكك الحديد البصرة- السلامجة التي تمر وسط حقل ألغام (الخنادق ٢٠٢٢). وعلى صعيد مشاريع التبادل التجاري فقد شهدت الفترة الماضية زيادة في استيراد العراق للبضائع الإيرانية وتشجيع المستثمرين الإيرانيين لإقامة المشاريع التجارية، كما تستحوذ بغداد على عدد من كبرى الشركات الإيرانية التي تعمل في مختلف مجالات الأعمال والصناعة مثل (العبيدي ٢٠١٩) :

- شركة بلند بايه التي عرفت بتصميمها لبرج ميلاد في طهران، وهي المكلفة في انشاء ملعب الزوراء، وجزءاً من سكة الحديد في جنوب العراق.
-شركة مبنى: وهي شركة ناشطة في مجال انشاء محطات الطاقة
-شركة تدبير التي تعمل على مد أنابيب غاز تربط بين إيران وبغداد.

ان ايمان الحكومة العراقية بالمكانة التي يجب ان يحوز عليها العراق افضت لتوجهه نحو عقد اللقاءات المشتركة في كل من ايران والسعودية والاردن، وقد شارك العراق في أعمال القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية التي عقدت يوم الجمعة ١٦ كانون الاول ٢٠٢٢ بوفد ترأسه رئيس الحكومة محمد شياع السوداني الذي توجه الى الرياض في زيارة التقى خلالها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان ومع عدد من القادة المشاركين في القمة وبينهم الرئيس الصيني. ويتطلع العراق الى تفعيل اتفاقيته الاطارية مع الصين الموقعة بين البلدين تحت شعار "النفط مقابل الاعمار" والتي بلغت الموارد المالية المودعة في حساب مشاريع الاتفاقية ٣ مليارات دولار. وقال عضو اللجنة المالية البرلمانية معين الكاظمي اليوم الخميس إن "الموارد المالية التي تراكمت بعد إيداعها بحساب مشاريع الاتفاقية الصينية الذي أنشئ بموجب ملحق اتفاق التعاون بين العراق والصين والذي تودع فيه إيرادات صادرات ١٠٠ الف برميل يوميا من النفط الخام العراقي المصدر الى الصين قد بلغت ثلاثة مليارات دولار وهي مخصصة لمشاريع الاتفاقية (مهدي ٢٠٢٢) .

وعن مشاركة العراق في قمة الرياض، قال السوداني ان بلاده تتطلع إلى الاستفادة من الصين في 3 قطاعات مختلفة اهمها التحول من اقتصاد الدولة الى اقتصاد السوق وذلك خلال القمة العربية الصينية في الرياض غدا الجمعة. وأضاف في مقال نشرته "الشرق الأوسط" السعودية أنّ القمة العربية - الصينية في الرياض تأتي "تزامناً مع عبور العراق مرحلة سياسية صعبة". ونوه الى ان لمشاركة العراق في هذه القمة أهمية خاصة "بوصفها مناسبة لمشاركة رؤية حكومتنا الاقتصادية الجديدة مع إخواننا العرب وجيراننا الخليجيين وأصدقائنا الصينيين والتي تفسح مجالاً كبيراً جداً للتعاون والاستثمار المشترك لجميع الدول المشاركة في هذه القمة". وأشار المسؤول العراقي الى ان "العراق يتطلع إلى اقتباس تجارب الصين الناجحة في مجالات مثل مكافحة الفقر، ومحاربة التصحر والتغيير المناخي والانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق". وأكد السوداني قائلاً "إنني أؤمن بأنّ هذه القمة هي دعوة صريحة للتكامل الاقتصادي والاستثماري بين العراق مع دول الجوار بالاستفادة من الخبرة الصينية في مجال التكامل مع دول العالم اقتصادياً". وأضاف أنّ حكومته تؤمن بأنّ موقع العراق الاستراتيجي وعمقه وإرثه التاريخي وثقله الإقليمي ووفرة موارده وتأثيره في اقتصاد العالم، يمنحه الحق بلعب دور كبير يمثل حجمه الحقيقي لإقامة أفضل العلاقات مع الدول على أساس المصالح المتبادلة والتكاملية مع دول الجوار والدول العربية والدول الصديقة (مهدي ٢٠٢٢) .

وقطعا ان نجاح العراق في الاستفادة من تلك المشاريع وتوظيفها بالشكل الصحيح سيرفع من مكانة العراق الاقليمية ذلك ان الدور الاقليمي يتطلب معه قوة اقتصادية وسياسية للدولية، وان تلك المشاريع ستجلب معها تلك القوتين، فسياسيا ستؤشر المشاريع اهمية الدور السياسي للعراق عربيا عبر العودة للمحيط العربي والتنسيق السياسي المشترك والاسهام في حل القضايا السياسية العربية، واقتصاديا فان الاطراف الثلاثة بحاجة الى بعض بغية ايجاد نوع من التنسيق الوظيفي وصولا لمرحلة ولو بسيطة من تكامل اقتصادي منشود يترجم عراقيا الى مكانة اقليمية اهم تستفيد من موقع العراق الجيوبولتيكي وموارده الاقتصادية وعلاقاته الدولية المنفتحة على جميع الاطراف.

الخاتمة

تشير التوجهات العراقية في التوسع بمشاريع التعاون الاقليمي الى ان العراق يسير في الاتجاه الصحيح، فهي مشاريع ستحقق معها مكاسبا سياسية واقتصادية على حد متوازن، ورغم بعض الاصوات التي تقول ان العراق سيخسر اقتصاديا بالتعامل مع مصر مثلا او مع الاردن مقارنة بحجم المكاسب، فان هذه الرؤية قاصرة عن ادراك ان العالم يتغير بسرعة وان الدول اليوم لا تستطيع ان تتفوق على نفسها حتى وان كانت ذات موارد اقتصادية لان الموارد وحدها لا تكفي فهي نابضة بمرور الزمن، وانما ما يقود النمو اليوم هو التعاون المتبادل والترابط الاقتصادي



والتداخل المتشابك كما فعلت الصين بمشروع الحزام والطريق الذي سيربط (المحيط) وهو العالم ب (المركز) وهي الصين عبر شبكة ممتدة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ومشاريع التعاون المشترك .

ان نجاح تلك المشاريع مرهون بنوع القيادة السياسية المؤمنة بأهمية استمرارها، كما ان نتائجها الايجابية مرهونة ايضا بالتوسع بها وامتدادها وشمولها لكل المجالات انطلاقا من ادراك عراقي صرف ان المصلحة الوطنية للعراق تقتضي التعاون مع جميع الدول التي تحترم العراق وسياساته الجديدة ومصالحه الوطنية، كما ان نجاح تلك المشاريع في التأثير ايجابا على مكانة العراق الاقليمية نابعة من توظيف ذلك النجاح الاقتصادي سياسيا والتوسع في شبكة العلاقات الاقتصادية وتنوعها مع مختلف الاطراف الاقليمية والدولية.

وضمن هذا الاطار فإننا نوصي بان يتوسع العراق في مشاريع التعاون مع جميع دول الجوار بشكل متقارب وليس كما يحصل الان حيث ان العراق يعتمد في تعاونه الاقتصادي على دولتين رئيسيتين هما ايران وتركيا ، والمطلوب ان تمتد شبكة التعاون الى جميع الاطراف الاخرى كي لا نرهن قرارنا السياسي بتأثير مخرجات السياسة الاقتصادية الحالية.

المصادر باللغة العربية :

١. البنك الدولي. ٢٠٢٢. بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) . ٢٢ شباط .
<https://data.albankaldawli.org>
٢. البنك الدولي. ٢٠٢٢. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). ٨ نيسان .
<https://data.albankaldawli.org>
٣. الجنابي، سمير ناجي. ٢٠٢٢. العراق يحرق غازه بعود كبريت ويشترى الغاز بمليارات الدنانير .
<https://akhbaar.org/home/2022/12/298472.html>
٤. الخنادق. ٢٠٢٢. مشاريع اقتصادية وتسديد ديون: تكريس التعاون العراقي-الايراني. ٢٨ حزيران .
<https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=3188>
٥. الدوشي، بندر. ٢٠٢٠. هكذا يرى الكاظمي العلاقات السعودية العراقية. ٢٠ حزيران .
<https://www.alarabiya.net>
٦. الساعدي، سعود. ٢٠٢٢. الفرص والتحديات السياسية والأمنية للعراق في ضوء تنامي العلاقات مع المملكة العربية السعودية. ١١ شباط .
<https://tisri.org/ar/?id=qwfrblwq>
٧. الطرفي، مؤيد. ٢٠٢١. قمة بغداد تتفق على تفعيل العمل المشترك ودعم جهود السلام العادل. ٢٧ يونيو .
<https://www.independentarabia.com>



٨. — ٢٠٢٢. معدلات الفقر في العراق إلى ارتفاع والحكومة تحاول السيطرة عليها. ٢٣ شباط. <https://www.independentarabia.com/node/181001/A7>
٩. العاني، ثامر محمود. ٢٠٢٢. "مستقبل العراق". صحيفة الشرق الاوسط (العدد ١٦٠٣٨). <https://aawsat.com/home>
١٠. العبيدي، مصطفى. ٢٠١٩. مشاريع اقتصادية مشتركة إيرانية/عراقية/ سورية لمواجهة العقوبات الأمريكية. ١٧ أغسطس. <https://www.alquds.co.uk>
١١. العراقية نيوز. ٢٠٢٢. البيان المشترك "العراقي السعودي" يخرج بخمس اتفاقيات بعد زيارة الكاظمي. ١١ نيسان. <https://www.iqiraq.news/political/15657>
١٢. الهيتي، حارث رسمي. ٢٠٢١. "تشرين وإعادة العد للعمل السياسي، مركز رواق بغداد، بغداد، "مجلة الرواق (العدد ٦): ص ٤٦.
١٣. بن سلمان، محمد. ٢٠٢٠. السعودية والعراق متجاوران ولدينا نفس المصالح. ١٠ ١١. <https://www.alarabia.net>
١٤. خريسان، باسم علي. ٢٠٢١. ، العراق في مؤشّر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢٠. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
١٥. خيرى، وأمنة واخرون. ٢٠٢٢. تنوي السعودية التعاون مع دول الإقليم لإطلاق مشروع بيئي ينتهي بزراعة ٥٠ مليار شجرة. ١٢ نيسان. <https://www.independentarabia.com/node/210441>
١٦. شركة تسويق النفط - سومو. ٢٠٢٢. المعلومات الاولية. ٩ نيسان. <https://somoil.gov.iq/exports>
١٧. صبحي، أنس اكرم محمد. ٢٠٢١. "مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد". مجلة تكريت للعلوم السياسية (جامعة تكريت) (العدد ٢٣): ص ١١٠.
١٨. صحيفة الشرق الاوسط. ٢٠٢٢. "السعودية والعراق يعترضان رفع العلاقات الاقتصادية الى (التعاون الشامل)". الإصدار عدد ١٥٧٦٤. ٢٥ كانون الثاني.
١٩. عمر، عماد رزيك. ٢٠٢٢. "علاقة المجتمع بالمعارضة". مجلة الرواق (مركز رواق بغداد) (العدد ٧): ص ٥٧.
٢٠. فينا. ٢٠٢٣. وزراء خارجيّة العراق ومصر والأردن يناقشون القضايا الاقتصادية وتطوّرات الأوضاع في المنطقة. ١٧ ٥. <https://mofa.gov.iq/vienna/2023>

٢١. قناة الحرة. ٢٠٢٠. واشنطن تدفع للمضي في المشروع.. التعاون العراقي السعودي في مجال الطاقة "تحو الاكتمال". ٢٤ أغسطس. <https://www.alhurra.com/arabic>
٢٢. مهدي، اسامة. ٢٠٢٢. العراق يتطلع إلى "قمة الرياض": تعزيز التعاون والاستثمار المشترك. ١٤ .١٢ .<https://elaph.com/Web/News/2022/12/1494704.html>
٢٣. موازين نيوز. ٢٠٢٣. الأردن يعلن استئناف استيراد النفط الخام العراقي بعد التوقف شهر . ٢٢ .٥ .<https://www.mawazin.net>
٢٤. وزارة التخطيط. ٢٠٢١. التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠٢٠ . الجهاز المركزي للإحصاء، ص٣.
٢٥. وكالة الانباء العراقية. ٢٠٢٢. السوداني يؤكد الاستعداد لتطوير العلاقات مع السعودية بمجال الاقتصاد والاستثمار. ٩ ١٢ .<https://www.ina.iq/172745.html>
٢٦. ويكيبيديا. ٢٠٢١. "قصة مشروع الشام الجديد الذي دشنته القمة بين مصر والعراق والأردن.. هذه جوانبه الخفية وموقف إيران منه". ١٢ ٧ .<https://ar.wikipedia.org>

المصادر باللغة الانكليزية :

1. The World Bank. 2022. "Unemployment, total (% of total labor force)". February 22. <https://data.albankaldawli.org>.
2. The World Bank. 2022. "GDP per capita (current US dollars)". April 8th. <https://data.albankaldawli.org/>.
3. Al-Janabi, Samir Naji. 2022. "Iraq burns its gas with a match and buys gas for billions of dinars". <https://akhbaar.org/home/2022/12/298472.html>.
4. The trenches. 2022. "Economic Projects and Debt Payment: Dedicating Iraqi-Iranian Cooperation". June 28. <https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=3188>.
5. Al-Doshi, Bandar. 2020. "This is how Al-Kazemi sees the Saudi-Iraqi relations". June 20. <https://www.alarabiya.net>.
6. Al-Saadi, Saud. 2022. "Political and security opportunities and challenges for Iraq in light of growing relations with the Kingdom of Saudi Arabia". February 11th. <https://tisri.org/ar/?id=qwfrblwq>.
7. Altarafi, Muayid. 2021. "The Baghdad Summit agrees to activate joint action and support efforts for a just peace". June 27. <https://www.independentarabia.com/>.
8. —2022 . "Poverty rates in Iraq are on the rise and the government is trying to control it". February 23rd. <https://www.independentarabia.com/node/181001/A7>.

9. Al-Ani, Thamer Mahmoud. 2022. "The Future of Iraq." Al-Sharq Al-Awsat newspaper (Issue 16038). <https://aawsat.com/home/>.
10. Al-Obeidi, Mustafa. 2019. "Joint Iranian/Iraqi/Syrian economic projects to counter US sanctions". Aug 17. <https://www.alquds.co.uk/>.
11. Iraqi News. 2022. The "Iraqi-Saudi" joint statement comes out with five agreements after Al-Kazemi's visit". April 11th. <https://www.iqiraq.news/political/15657>.
12. Al-Hiti, Harith Rasmi. 2021. "October and Recounting Political Action, Riwaq Baghdad Center, Baghdad." *Al-Riwaq Journal* (Issue 6): p. 46.
13. Bin Salman, Muhammad. 2020. "Saudi Arabia and Iraq are neighbors and we have the same interests". 10 11. <https://www.alarabia.net>.
14. Khuraisan, Bassem Ali. 2021. *aleiraq fi mwshir mudrikat alfasad alealamii 2020 [Iraq in the Global Corruption Perceptions Index 2020]*. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
15. Khairy, Amna, and others. 2022. "Saudi Arabia intends to cooperate with the countries of the region to launch an environmental project that will end with planting 50 billion trees". April 12th. <https://www.independentarabia.com/node/210441>.
16. Oil Marketing Company - SOMO. 2022. "Preliminary information". April 9th. <https://somoil.gov.iq/exports>.
17. Subhi, Anas Akram Muhammad. 2021. "The Future of Arab Integration: A Reading in the New Levant Project." *Tikrit Journal of Political Science* (University of Tikrit) (Issue 23): p.110.
18. Asharq Al-Awsat newspaper. 2022. "Saudi Arabia and Iraq intend to raise economic relations to (comprehensive cooperation)." Version number 15764. January 25th.
19. Omar, Imad Razik. 2022. "Society's Relationship to Dissent." *Al-Riwaq Journal* (Riwaq Baghdad Center) (Issue 7): p. 57.
20. Vena. 2023. "The foreign ministers of Iraq, Egypt and Jordan discuss economic issues and developments in the region". 17 5. <https://mofa.gov.iq/vienna/2023>.
21. Al Hurra Channel. 2020. "Washington is pushing to proceed with the project. Iraqi-Saudi cooperation in the field of energy is "towards completion."" Aug 24. <https://www.alhurra.com/arabic>.
22. Mahdi, Osama. 2022. "Iraq looks forward to the "Riyadh Summit": strengthening cooperation and joint investment". 14 12. <https://elaph.com/Web/News/2022/12/1494704.html>.

23. Mawazine News. 2023. "Jordan announces the resumption of importing Iraqi crude oil after stopping for a month". 22 5. <https://www.mawazin.net/>.
24. Ministry of Planning. 2021. "Annual Export Report for the year 2020". Central Statistical Organization, p. 3.
25. The Iraqi News Agency. 2022." Al-Sudani confirms readiness to develop relations with Saudi Arabia in the field of economy and investment". 9 12. <https://www.ina.iq/172745.html>.
26. Wikipedia. 2021. "The story of the new Levant project, which was inaugurated by the summit between Egypt, Iraq and Jordan. These are its hidden aspects and Iran's position on it." 12 7. <https://en.wikipedia.org/>.